الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

# المجلة اليومية

# لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-15

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

الاثنين 15 نوفمبر 2021م
10 ربيع الثاني 1443هـ

### فيما تشرف السلطة المستقلة على إنهاء التحضيرات المادية

# إخضاع مؤطري مكاتب الاقتراع لدورة تكوينية

احتضنت المندوبيات التنفيذية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أمس دورات تكوينية عن طريقة تقنية التحاضر عن بعد لفائدة مؤطري مكاتب الاقتراع، تمحورت حول الأطر القانونية المنظمة للعملية الانتخابية، وإجراءات الوقاية من الجائحة، بالتزامن مع الإشراف على إنهاء التحضيرات المادية ليوم الاقتراع.

تعكف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على إنهاء التحضيرات الخاصة بالاستحقاقات المحلية التي ستجري يوم 27 نوفمبر الحالي، من خلال إشرافها أمس على تنظيم دورة تكوينية عبر تقنية التحاضر عن بعد لصالح مؤطري مكاتب الاقتراع، لتوضيح المواد القانونية التي تنظم العملية الانتخابية، خاصة ما تعلق بمعالجة الإشكالات القانونية التي قد تطرح، وطريقة التعبير عن الأصوات.

وجندت السلطة المستقلة أعدادا مضاعفة من المؤطرين تحسبا للاستحقاقات القادمة، لأن التصويت هذه المرة سيكون مضاعفا، لصالح المترشحين للمجالس البلدية المنتخبة وكذا المجالس الولائية في نفس الوقت، مما يعني بأن عدد المؤطرين على مستوى كل مكتب سيرتفع من 5 إلى 10 أعضاء وفق ما كشفه «للنصر» عضو المندوبية التنفيذية لولاية للسلطة المستقلة، مع الإشراف على استكمال التحضيرات المادية لإنجاح الموعد الانتخابي، بتجهيز أزيد من 13 ألف مكتب على المستوى الوطني بالوسائل والإمكانات لتسهيل مهمة المؤطرين، وضمان الاستقبال الحسن للناخبين.وتواصل في ذات السياق المندوبيات التنفيذية مهامها المتعلقة بمتابعة مجريات الحملة الانتخابية التي تشهدها مختلف الولايات، من تسوية للمشاكل التي تطرح من حين إلى آخر، ومعالجة الإخطارات التي تتلقاها من قبل المترشحين، سواء ما تعلق بتنظيم الحملة الجوارية، أو بحلحلة الخلافات التي تنشب ما بين الأحزاب السياسية والمشاكل في الانتخابات المحلية، المتعلقة في غالب الأحيان بعدم الالتزام بالفضاء المخصص لكل حزب لوضع الملصقات الإشهارية.وأكد في هذا الصدد عضو المندوبية التنفيذية لتقرت بأن أغلب الشكاوى التي تم تلقيها تتعلق لحد الآن بفوضى الملصقات الإشهارية، نافيا تسجيل تجاوزات في حق المشاركين في تنشيط الحملة الانتخابية، أو إخلال بقانون الانتخابات، أو انحراف في الخطاب الانتخابي، مثنيا على المترشحين التزامهم بالضوابط القانونية والأخلاقية في الترويج للبرامج الانتخابية، في أجواء هادئة ومريحة.

تقرت عبد الوهاب بن جلول.

وتضمنت الدورة التكوينية الشرح الشافي والكافي لطريقة تنظيم المراكز والمكاتب الانتخابية، ومجريات العملية الانتخابية منذ بدايتها إلى غاية فرز الأصوات وإعداد المحاضر، وكذا الإجراءات القانونية المتبعة لتسوية المشاكل والعقبات التي قد يتم مواجهتها يوم الاقتراع، ضمانا للسير الحسن للعملية، وتمكين الناخبين من التعبير عن أصواتهم لاختيار من يرونهم الأنسب والأجدر بتسيير الشأن المحلي.

وتطرقت الدورة التكوينية أيضا لمضمون البروتوكول الصحي للوقاية من جائحة كورونا، وهو نفسه المعتمد في الاستحقاقات التشريعية الأخيرة، من توفير للكمامات والسائل المطهر، وتحديد مسار الناخبين داخل المراكز الانتخابية في إطار احترام مسافة التباعد لمنع انتشار العدوى في ظل التحذيرات من الدخول في موجة رابعة لفيروس كورونا، قد تكون الأصعب في حال التراخي.

وتزامنت الدورة التكوينية التي أصبحت تقليدا بالنسبة ويرى المصدر بأن تأخر الكثير من التشكيلات السياسية المشاركة في الانتخابات عن وضع الملصقات الإشهارية على اللوحات المخصصة لهذا الغرض، بأنه أمر عادي لا يبعث على القلق ولا يؤثر على مجريات الحملة الانتخابية، معتقدا بأن السبب الرئيسي لبقاء الكثير من اللافتات خالية من أي صور، يتمثل في خشية القائمين على الحملات الانتخابية من إتلافها أو تمزيقها، والاضطرار إلى طباعة ملصقات جديدة في كل مرة مقابل مبالغ إضافية.

ويحرص من جانبهم المترشحون للاستحقاقات القادمة هذه الأيام على الرمي بثقلهم على العمل الميداني، بتنظيم خرجات ميدانية وجوارية يوميا، والقيام بجولات عبر الأحياء والفضاءات المختلفة ومخاطبة المواطنين مباشرة، والإصغاء لمطالبهم وانشغالاتهم واقتراح الحلول المزمع اعتمادها في حال الفوز في الانتخابات، في ظل اشتداد التنافس على استقطاب أكبر عدد من الأصوات مع دنو يوم الاقتراع.

لطيفة بلحاج

الشروق

الحدث

الإثنين 15 نوفمبر 2021 الموافق 10 ربيع الثاني 1443 العدد 6947

الشروق 3

### السلطة تمهل الأحزاب أسبوعا إضافيا لاختيار ممثليها

# محليات 27 نوفمبر.. صناديق بلا مراقبين!

**مددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات آجال اعتماد المراقبين لانتخابات 27 نوفمبر الجاري لأسبوع، بعدما عجزت الأحزاب السياسية عن إيجاد ممثلين لها بسبب غلاء بورصة أجور المراقبين والشروط المفروضة عليها، في حين اشتكت هذه الأخيرة من تماطل السلطة التي قالوا إنها تخلط أوراق الأحزاب السياسية في كل مرة بتعليمات متضاربة وغير واضحة وتستغرق وقتا طويلا للتنفيذ.**

أسماء بهلولي

أمهلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بالانتخابات المقبلة، أسبوعا إضافيا لتقديم قائمة مراقبيها في المحليات المقبلة، بعدما عجزت هذه الأخيرة عن إيجاد مراقبين يشرفون على العملية الانتخابية يوم 27 نوفمبر الجاري، بسبب الشروط التي فرضتها السلطة من جهة وغلاء تكاليف اعتماد مراقبين من جهة أخرى، وحسب مصادر "الشروق"، فإن تأخر الأحزاب السياسية في تقديم قائمة مراقبيها دفعت بمصالح محمد شرفي للتدخل وتمديد المهلة وتوضيح التعليمة التي تداولتها العديد من المندوبيات الولائية للسلطة بخصوص اشتراط بطاقة الناخب في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين.

وهي التعليمة التي انتقدتها الأحزاب السياسية ووصفتها بالعائق الذي يخلط أوراقهم في كل مرة لاسيما وأنهم قاموا بإلغاء

قائمة المراقبين في آخر لحظة بسبب هذا القرار الذي نفته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيان لها، مؤكدة أن مندوبياتها الولائية لم تفرض بطاقة الناخب في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة في الانتخابات المحلية، وفقا لما تداولته بعض وسائل الإعلام.

وأشارت مصالح محمد شرفي "أن القرار رقم 249 الصادر عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والذي يحدد كيفيات تعيين ممثلي المترشحين على مستوى مراكز ومكاتب التصويت بمناسبة انتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر 2021 لم يشترط إطلاقا بطاقة الناخب في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة".

وأضاف ذات المصدر، بأن قائمة المراقبين المودعة لدى المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، يجب أن تتضمن فقط عناصر الهوية بالنسبة للشخص المؤهل ويتعلق الأمر بيانات بسيطة موجودة في بطاقة التعريف الوطنية وتتمثل في: "الاسم واللقب، تاريخ ومكان الميلاد، رقم بطاقة الهوية والجهة المصدرة لها، كما يتعين تقديم صورة شمسية لإعداد بطاقة التأهيل، مع العلم أنه يمكن تقديم قوائم إضافية في أجل عشرة (10) أيام قبل يوم الاقتراع للتعويض".

وأشارت السلطة المستقلة إلى أن القوائم المترشحة بإمكانها تعيين ممثلين مؤهلين لقوائمها على مستوى اللجان الانتخابية البلدية واللجان الانتخابية الولائية لحضور أشغال هذه اللجان طبقا للقرار رقم 257 الصادر عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات رغم أن المادتين 265 و273 من الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، تسمح بتعيين الممثلين المؤهلين قانونا لاستلام فقط نسخ من محاضر هذه اللجان.

الحياة
ELHAYATONLINE

### بعد إشاعة اشتراطها للمراقبين

# سلطة الانتخابات تنفي اشتراط بطاقة الناخب

» نفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ما تم تداوله حول فرضها بطاقة الناخب لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة في الانتخابات المحلية والولائية القادمة.

وأوضحت السلطة، في بيان لها، أن القرار رقم 249 الصادر عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "لم يشترط إطلاقا بطاقة الناخب في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة".

وأضافت سلطة محمد شرفي، أن قائمة المراقبين المودعة لدى المندوبية الولائية يجب أن تتضمن عناصر الهوية بالنسبة للشخص المؤهل، ويتعلق الأمر بالبيانات الموجودة على بطاقة التعريف الوطنية وصورة شمسية لإعداد بطاقة التأهيل، كما يمكن تقديم قوائم إضافية في أجل 10 أيام قبل يوم الاقتراع.◆

ق. و

### من تنظيم سلطة الانتخابات

# دورة تكوينية لعملية فرز الأصوات

» أشرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي أمس بالجزائر العاصمة، على يوم تكويني حول عملية فرز أصوات الناخبين وتحرير محاضر الفرز، وذلك تحسبا لمحليات 27 نوفمبر.

ويندرج هذا اليوم التكويني الذي نظم عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد، في إطار التحضير لانتخابات مجالس البلدية والولائية، وذلك بمشاركة مندوبي السلطة المستقلة بالولايات والبلديات ورؤساء مكاتب التصويت.

الجدير بالذكر أن 23.717.479 ناخبا، مدعوون لاختيار ممثليهم بالمجالس البلدية والولائية، بمناسبة هذا الاستحقاق الوطني الذي شهد سحب "1.158 ملف ترشح للمجالس الشعبية الولائية، منها 877 ملفا لفائدة 48 حزبا معتمدا و281 ملفا لفائدة قوائم مستقلة"، في حين تم إحصاء "22.325 ملف ترشح" للمجلس الشعبي البلدي، حسب ما أفاد به شرفي. كما أفاد المسؤول نفسه، أنه كان قد تم سحب "13.698.013 استمارة فردية للاكتتاب خاصة بالمجالس البلدية والمجالس الولائية، إلى جانب إيداع 1.100.634 ملفا للمجالس الولائية، حازت 66 من المائة منها القبول".◆

ق. و

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

### السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات توضح:

# اعتماد المراقبين دون اشتراط بطاقة الناخب

نفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن تكون قد فرضت بطاقة الناخب في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة لمحليات 27 نوفمبر الجاري، مذكرة بأن قائمة المراقبين المودعة لدى المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، تشترط عناصر الهوية للشخص المؤهل، حيث يتعلق الأمر ببيانات بسيطة موجودة في بطاقة التعريف الوطنية، منها الاسم واللقب، تاريخ ومكان الميلاد، رقم بطاقة الهوية والجهة المصدرة لها.

وجاء بيان السلطة، أول أمس، ردا على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام التي أوردت أن "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تكون قد فرضت بطاقة الناخب في الدائرة الانتخابية، لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة.."، حيث ذكرت في هذا الصدد، بمضمون قرارها رقم 249، الصادر عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمحدد لكيفيات تعيين ممثلي المترشحين على مستوى مراكز ومكاتب التصويت.

وإلى جانب الشروط السالفة الذكر، تشترط السلطة تقديم صورة شمسية لإعداد بطاقة التأهيل مبرزة أنه، يمكن تقديم قوائم إضافية في أجل عشرة 10 أيام قبل يوم الاقتراع للتعويض.

ونصحت السلطة المترشحين بتعيين ممثلين مؤهلين عن قوائمهم على مستوى اللجان الانتخابية البلدية والولائية لحضور أشغال هذه اللجان، ضمانا للسير العادي للعمليات الانتخابية ولمصداقية وشفافية وصحة نتائجها.

**س.ب**

### الانتخابات المحلية لـ27 نوفمبر القادم

# "الديمقراطية التشاركية" قاسم مشترك لكل البرامج الحزبية

**شكل موضوع الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي، أحد القواسم المشتركة في البرامج الانتخابية لمختلف التشكيلات السياسية التي تخوض غمار الحملة الانتخابية تحسبا لمحليات 27 نوفمبر الجاري.**

**ك. ي- وأ**

فقد أدرجت حركة مجتمع السلم، الالتزام بالديمقراطية التشاركية في كل الممارسات المتعلقة بتسيير شؤون البلدية ضمن المبادئ التي يقوم عليها برنامجها الانتخابي، مبرزة ضرورة إشراك المواطن في هذا التسيير من خلال ممثلي المجتمع المدني. كما دعت "حمس" التي اختارت لحملتها الانتخابية شعار "تسيير راشد.. تنمية عادلة" إلى ضرورة إدراج هذا المبدأ ضمن القوانين التي تحكم تسيير المجالس المنتخبة إلى جانب تجسيد مبدأ المساءلة بحيث يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

كما يركز برنامج الحركة على أهمية إعطاء الأولوية، لاستقرار المجالس المحلية لضمان التعاون والتكامل بين جميع الألوان السياسية وتفادي حالات الانسداد، إلى جانب تمكين الفاعلين المحليين من إعداد وتنفيذ مخططات تنموية وسن قانون للجباية بهدف إقامة نظام اللامركزية المالية الفعالة وتأهيل العنصر البشري لتمكينه من اداء المهام الموكلة له.

واعتبر حزب تجمع أمل الجزائر "تاج" أن ترسيخ مبدأ المشاركة وخلق جسور التواصل بين المجلس البلدي والمواطن، يبقى من القواعد الأساسية التي يرتكز عليها برنامجه الانتخابي الذي حمل شعار "من أجل تنمية محلية حقيقية". وأكد "تاج" أن استغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية يعد من أبرز الرهانات الواجب كسبها من قبل المجالس المحلية، لاستقطاب مختلف الشرائح، لا سيما فئة الشباب.

وقدم حزب التجمّع الوطني الديمقراطي الذي اختار شعار "حكومة محلية لتغيير فعال" لبرنامجه الانتخابي، فصلا كاملا ضمن مقترحاته حول سبل تعزيز الحوكمة والديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من خلال تنظيم لقاءات تشاورية مع المواطنين والجمعيات ولجان الأحياء لإشراكهم في وضع البرامج والمشاريع المتعلقة بتسيير شؤون بلديتهم، إلى جانب تفعيل آليات الرقابة، على مستوى المجالس الولائية مع الأصغاء المستمر لانشغالات المواطنين. كما أدرج حزب جبهة المستقبل مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير شؤون بلديتهم ضمن العناصر الأساسية لبرنامجه الانتخابي، مؤكدا على وجوب إشراك جمعيات الأحياء في اختيار المشاريع الواجب إنجازها قبل تسجيلها ضمن البرامج التنموية.

ودعت حركة البناء الوطني من خلال برنامجها الانتخابي الذي يحمل شعار "بالوحدة والتنمية نبني الجزائر"، إلى إقامة شراكة سياسية كونها "حتمية لاستكمال بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الاجتماعية، داعية إلى "تعميق اللامركزية وتكريس الديمقراطية التشاركية عبر تعزيز دور المواطن والمجتمع المدني للإسهام في تدبير شؤون التنمية المحلية".

وفي ذات المنحى رافع حزب صوت الشعب، لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتحسين الهدنة العمومية المقدمة على المستوى المحلي، معتبرا أن التحدي يكمن في اختيار المنتخب القادر على تجسيد هذه الديمقراطية التي تستدعي بالدرجة الأولى المشاركة بقوة في مختلف المواعيد الانتخابية وفي مقدمتها المحليات القادمة".

### الحملة الانتخابية تدخل يومها الثاني عشر.. وأحزاب سياسية تكشف لـ "الحوار":

# سباق محموم بين المترشحين لحصد المقاعد في المحليات

## □ لعرابي: لمسنا تجاوبا للمواطنين مع الحملة الانتخابية
## □ براهمية: متفائلون بإقناع المواطن
## □ عجيسة: الحملة الانتخابية ستزداد وتيرتها في الأيام المقبلة

**تدخل الحملة الانتخابية رسميا للانتخابات المحلية والولائية، المزمع إجراؤها في آخر الشهر الجاري، أسبوعها الثاني وسط استقطاب وتنافس محموم من مختلف الأحزاب السياسية والقوائم للحرة للمواطن، وإقناعه بضرورة التصويت على البرنامج الذي يراه مناسبا ويلبي تطلعاته في تنمية محلية حقيقية بالتوازي على أنه شكل من أشكال المواطنة الناجعة.**

اعمر باي

### صافي لعرابي: الحملة تشهد وتيرة متصاعدة بين الأحزاب وتجاوب من المواطن

أكد النائب عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي صافي لعرابي في تصريح لـ "الحوار" أن الحملة الانتخابية التي انطلقت منذ ما يقارب أسبوعين من الآن، والتي تفضي نتائجها إلى بروز مجالس محلية وولائية جديدة تحمل معها تطلعات وآمال المواطن البسيط في تغيير واقعه اليومي، وتجسيد كل المشاريع التي يمكن من خلالها تحقيق هذه المقاربة المحلية يشهد، يضيف لعرابي، وتيرة متصاعدة، بحيث أن اهتمام المواطن وتجاوبه مع العملية الانتخابية برمتها، وليس على وجه الاستثناء، حزب التجمع الوطني الديمقراطي يعكس مدى نضج ووعي وإدراك المواطن لأهمية الانخراط والمشاركة في آخر لبنة من طريق البناء المؤسساتي للدولة، بحكم أن هذه المؤسسات التي يحدد المواطن من يمثله فيها مهمتها الأساسية العمل على خدمة المواطن وتجسيد مطالبه الفعلية في التغيير والتنمية عبر التسيير الراشد والحوكمة .

وأضاف لعرابي أن تجاوب المواطن مع هذه الانتخابات المحلية والولائية لم يكن اعتباطيا، بل نظير جهود مختلف التيارات السياسية والأحزاب التي من ضمنها حزب التجمع الوطني الديمقراطي، التي سعت إلى إضفاء إصلاحات عميقة عبر تكريس صلاحيات أشمل وأوفى للمنتخب المحلي والمنتخبين بصفة عامة، ورئيس البلدية بصفة خاصة، ما أدى بواقع الحال إلى هذا التفاعل والتجاوب من طرف المواطنين، وبالخصوص مع مترشحي حزب التجمع الوطني الديمقراطي عبر مختلف ربوع الوطن بعد استقراء نهج الإصلاح والتغيير الميداني بعيدا عن لغة الخطابات الجوفاء وهو الرهان الذي يعول عليه حزب الأرندي دون سواه.

وأشار لعرابي في رده عن سؤال حول مدى حظوظ حزب التجمع الوطني الديمقراطي في هذه الانتخابات المحلية والولائية، إلى أن هذا الهدف يتماشى مع المكانة الريادة للحزب من حيث النتائج التي تم تحصيلها في الاستحقاقات السابقة أو بالقياس إلى درجة تموقعه ضمن الخريطة السياسة في الجزائر، هذا الذي يدفعه للتطلع إلى تحقيق نتائج قوية في هذا الاستحقاق الانتخابي الهام بالتوازي مع التجنيد والتعبئة والالتفاف حول برنامج الحزب ومرشحيه عبر كل الولايات، لا هو دليل ومؤشر إيجابي يوحي بأن حزب التجمع الوطني الديمقراطي مدرسة ونموذج سياسي عريق لا يخيفه التنافس ولا الاستقطاب الجماهيري من مختلف الأحزاب السياسية، كون حزب التجمع الوطني الديمقراطي يراهن على القاعدة الشعبية العريضة التي تجلت ملامحها بقوة في هذه الحملة الانتخابية المستمرة إلى الآن.

### حبيب براهمية: نسير حملتنا الانتخابية بعيدا عن أي ضغوط

أكد المكلف بالإعلام على مستوى حزب جيل جديد، حبيب براهمية، في تصريح لـ "الحوار" أن الحملة الانتخابية التي دخلت أسبوعها الثاني، والموجهة خصيصا نحو الانتخابات المحلية والولائية، تسير في ظروف عادية وطبيعية جدا .

وأضاف براهمية أن حزب جيل جديد حاول منذ الوهلة الأولى لانطلاق الحملة الانتخابية إبعاد مرشحيه على المستوى المحلي والولائي عن أية ضغوط، كون أن الهدف الأساسي لحزب جيل جديد هو في ربط جسور الثقة التي انهارت بين المواطن والسلطة، ما استدعى من قيادات حزب جيل جديد التركيز على هذه الجزئية دون سواها، وهو العمل على إقناع المواطن بضرورة التصويت دون العزوف الذي لن يخدم أي طرف، وقد يزيد من تفاهم المشاكل والمعاناة التي يكابدها المواطن في حياته اليومية، سواء على المستوى المحلي أو الولائي، وهذا الذي لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون، كون مصلحة الوطن والمواطن تقتضي التحلي بالمسؤولية والتجاوب مع هذا الحدث السياسي الجد هام الذي ستشهده الجزائر في الأيام القليلة المقبلة.

وأضاف براهمية أن الجزء الذي يدعو للتفاؤل هو في تجاوب المواطنين مع رئيس الحزب وقياداته من خلال الخرجات الميدانية، بحيث أن الاحترام كان هو العنوان السائد لهذه الخرجات الميدانية المرتبطة بنشاط حزب جيل جديد ضمن سياق الحملة الانتخابية بالتوازي مع أن حزب جيل جديد استقرء بوضوح تام درجة التذمر والاستياء لدى المواطنين في هذه الخرجات الميدانية لقيادات حزب جيل جديد من ممارسات المسؤولين السابقين، سواء على مستوى البلديات أو الولايات التي كانت ضمن نطاق صلاحياتهم، وهو، يضيف براهمية، ما عبر عنه المواطنين باستنكار شديد، كون الانتخابات المحلية والولائية لن تغير من الواقع شيئا، حيث حاولت قيادات حزب جيل جديد العمل على تغييره من ذهن المواطن وإقناعه أن الجزائر تغيرت، وأن زمن الفساد وسوء التسيير وإهدار المال عام دون رقيب أو حسيب قد مضى ولن يعود بتاتا في ظل إرادة سياسية أكدت منذ الوهلة الأولى أنها من أهم أولوياتها القصوى.

وفي رده عن إمكانية تحقيق حزب جيل جديد نتائج قوية في هذه الانتخابات المحلية والولائية المزمع إجراؤها أواخر هذا الشهر، أكد براهمية أن حزب جيل جديد يتطلع إلى تحقيق نتائج مشرفة تليق بمدى كفاءة وسمعة مرشحيه بالتوازي مع ضرورة أن تسعى السلطة المستقلة لمراقبة وتنظيم الانتخابات إلى ضمان النزاهة والشفافية، مع الالتزام بالحياد طوال سيرورة العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، وهو ما يساهم في تكريس أداء وتنافس سياسي حقيقي يقنع المواطن بأن الأمور تحسنت وأضحت خيوط اللعبة بيده هو دون سواه في اتجاه تجسيد مقاربة التغيير والتنمية على ارض الواقع بعيدا عن اي حسابات سياسية و حزبية ضيقة.

### عجيسة: الحملة الانتخابية تشهد حركية كبيرة وتنافسا محموما

أكد النائب البرلماني عن حزب حركة مجتمع السلم عجيسة يوسف في تصريح لـ"الحوار"، أن الحملة الانتخابية التي تسبق آخر استحقاق انتخابي في طريق البناء المؤسساتي للدولة في أواخر هذا الشهر الجاري تشهد حركية، بدليل أن خروج رؤساء الأحزاب للقاعات والميادين وفتح المداومات والحصول على المنشورات من كل الأحزاب والقوائم الحرة ، يضاف إلى ذلك الخرجات الجوارية للمترشحين أنفسهم يعطي انطباع أن الحملة الانتخابية أخذت منحى آخر يعكس مدى جدية ونشاط الأحزاب السياسية في التعريف ببرامجها ومرشحيها قصد استقطاب اكبر عدد ممكن وتحصيل نتائج متقدمة على المستوى المحلي والولائي لها. وأضاف عجيسة أن هذه الحركية ستزداد وتيرتها مع اقتراب الموعد الانتخابي على خلاف عكس الأيام الأولى لانطلاق الحملة الانتخابية، حيث كان الترقب والانتظار هو شأن كل الأحزاب السياسية، غير أن الآن الأمر اختلف الآن، بدليل أننا، يضيف عجيسة، نشهد تنافسا بين مختلف الأحزاب السياسية والقوائم الحرة للظفر بالمواقع الاشهارية والتعريف بالبرامج التنموية المحلية والولائية لمرشحيه، وهو أمر مشروع ومنطقي.

وأشار عجيسة إلى أن الكتل البرلمانية تسعى الى تحقيق أكبر تمثيل لمرشحيها في اغلب الولايات في مقابل أن قانون المالية والمصادقة عليه عرقل مسعى هذه الكتل البرلمانية، ومن ورائها الأحزاب السياسية المنطوية تحتها، غير أن هذا الواقع يمكن تجاوزه قبل الأربعاء المقبل بعد المصادقة على قانون المالية من طرف نواب الغرفتين حيث ان الندوات والتجمعات ستشهد حضور العديد من هؤلاء النواب.

وفي رده عن سؤال عن مدى حظوظ حركة مجتمع السلم في تحصيل نتائج معتبرة في هذا الاستحقاق الانتخابي المرتقب هذا الشهر، أكد عجيسة أن حظوظ حركة مجتمع السلم تبقى وفيرة، بالقياس للرصيد التاريخي للحركة، يضاف إلى ذلك معرفة المواطن لها ولتوجهاتها، وبالخصوص في هذه الفترة، حيث انفتحت الحركة على عدد كبير من الكفاءات الجزائرية الشبابية التي تتميز بالنزاهة والسمعة الطيبة ونظافة اليد، ما يمهد الطريق للاحتضان الشعبي والمرافقة للحركة ضمن هذا الجو الانتخابي المحموم الوطيس.

### مولود سمير (قائمة أبناء بولوغين المستقلة): الحملة تسير في ظروف جيدة.. وهدفنا اكتساح المشهد الانتخابي

وأكد المترشح الحر عن قائمة أبناء بولوغين المستقلة للانتخابات المحلية والولائية المزمع إجراؤها في أواخر هذا الشهر، أن الحملة الانتخابية تسير في ظروف عادية وطبيعية، وأن التنافس محصور في بلدية بولوغين بين حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب الأفافاس اللذين لها حضور قوي في هذه الرقعة الجغرافية المهمة من ولاية الجزائر ذات الكثافة السكانية المعتبرة.

وأضاف مولود سمير أنه بالرغم من الخبرة الطويلة والباع النضالي والسياسي لهذه الأحزاب العريقة في مقابل قائمته المغمورة، إلا أن تجاوب المواطنين معه شخصيا وقائمته بصفة عامة، بدليل أن المواطنين هم من الجو عليهم الترشح وأخذ زمام المبادرة رغبة منهم في بروز وجوه جديدة وشابة قادرة على تغيير واقع بلدية بولوغين وتجسيد مطالبهم المشروعة في التنمية المحلية عكس الأحزاب الأخرى التي فشلت في كسب هذا الرهان، ما حتم عليها تضييع ثقة مواطن بلدية بولوغين فيها.

وأشار مولود قاسم، أن بلدية بولوغين تحتوي على 19 مقعدت ستحاول قائمته الحصول على أكبر عدد ممكن قصد اكتساح هذا المشهد الانتخابي من خلال الرهان على الثقة الشعبية والإرادة القوية والعزيمة والكفاءة والسمعة الطيبة لأعضاء قائمتنا التي من خلالها يمكن أن نحدث المفاجأة ونجسد رغبة من وضع فينا كل ثقته لتغيير الواقع للأفضل.

الجمهورية

# يوم تكويني حول عملية الفرز وتحرير المحاضر

أشرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الاحد بالجزائر العاصمة، على يوم تكويني حول عملية فرز أصوات الناخبين وتحرير محاضر الفرز، وذلك تحسبا لمحليات 27 نوفمبر.

ويندرج هذا اليوم التكويني، الذي نظم عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد، في إطار التحضير لانتخابات مجالس البلدية والولائية وذلك بمشاركة مندوبي السلطة المستقلة بالولايات والبلديات ورؤساء مكاتب التصويت.

جدير بالذكر أن 23.717.479 ناخبا، مدعون لاختيار ليهم بالمجالس البلدية والولائية، بمناسبة هذا الاستحقاق الوطني الذي شهد سحب «1.158 ملف ترشح للمجالس الشعبية الولائية، منها 877 ملفا لفائدة 48 حزبا معتمدا و281 ملفا لفائدة قوائم مستقلة»، في حين تم إحصاء «22.325 ملف ترشح» للمجلس الشعبية البلدية، حسبما أفاد به السيد شرفي. كما أفاد نفس المسؤول بأنه كان قد تم سحب «13.698.013 استمارة فردية للاكتتاب خاصة بالمجالس البلدية والمجالس الولائية، إلى جانب داع 1.100.634 ملفا للمجالس الولائية، حازت 66 بالمائة منها على القبول.

## الحملة الانتخابية ببلعباس

# تنشيط 35 لقاء جواريا خلال الأسبوع الأول

**س. بوعشرية**

تتواصل بسيدي بلعباس الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر 2021 التي أدركت أسبوعها الأول و التي عرفت تنشيط 35 لقاء جواريا للأحزاب السياسية والقوائم الحرة بمختلف الفضاءات التي تم تخصيصها لذلك،إلى جانب تنشيط بعض قادة الأحزاب السياسية لتجمعات شعبية و لقاء لين و المواطنين لطرح برامجهم التي ستعتمد للمشاركة في المحليات المبكرة.

فضل أغلبية المترشحين استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لاستمالة الرواد و التأثير عليهم للتصويت لصالحهم وذلك بنشر القوائم الجماعية للأحزاب المترشحة أو الحرة فضلا عن نشر الملصقات الفردية التي تضم صورة و اسم و لقب المترشح،هذا و تعد اذاعة سيدي بلعباس فضاء آخر للمترشحين لإقناع المستمعين بأهمية برامجهم الانتخابية التي يحاول كل مترشح الدفع بنجاعتها و تحقيقها للمطالب الشعبية لتحقيق التنمية المحلية.

هـ توقع المختصون في المجال السياسي أن يعرف الأسبوع الأخير من الحملة التي لا تزال في بدايتها انتعاشا في نشاطات الأحزاب و الأحرار و الذين سيكثفون من لقاءاتهم مع الجمهور لغرض استقطاب أكبر

الشعب

محليات
27 نوفمبر

### السلطة المستقلة للانتخابات تؤكد:

# لم نشترط بطاقة الناخب لاعتماد مراقبي المترشحين

**نفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ما تداولته بعض وسائل الإعلام حول «اشتراط بطاقة الناخب» في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة في الانتخابات المحلية، يوم 27 نوفمبر الجاري.**

زهراء.ب

أوضحت السلطة المستقلة للانتخابات، على موقعها الرسمي، أن القرار 249 الصادر عن رئيس السلطة المستقلة محمد شرفي، والذي يحدد كيفيات تعيين ممثلي المترشحين على مستوى مراكز ومكاتب التصويت بمناسبة انتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر 2021، لم يشترط إطلاقا بطاقة الناخب في الدائرة الانتخابية لاعتماد المراقبين لصالح القوائم المترشحة.

وذكرت أن قائمة المراقبين المودعة لدى المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، يجب أن تتضمن فقط عناصر الهوية بالنسبة للشخص المؤهل ويتعلق الأمر ببيانات بسيطة موجودة في بطاقة التعريف الوطنية وتتمثل في الإسم، واللقب، تاريخ ومكان الميلاد، رقم بطاقة الهوية والجهة المصدرة لها.

وأضافت أنه يمكن تقديم صورة شمسية لإعداد بطاقة التأهيل، مع العلم أنه يمكن تقديم قوائم إضافية في أجل عشرة أيام، قبل يوم الاقتراع للتعويض.

وأنهت السلطة المستقلة، إلى علم القوائم المترشحة أنه من أجل ضمان السير العادي للعمليات الانتخابية وضمان مصداقية وشفافية وصحة نتائجها بإمكانها تعيين ممثلين مؤهلين لقوائمها، على مستوى اللجان الانتخابية البلدية واللجان الانتخابية الولائية لحضور أشغال هذه اللجان طبقا للقرار رقم 257 الصادر عن رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، بالرغم من أنّ المادتين 265 و273 من الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم تسمح بتعيين الممثلين المؤهلين قانونا لاستلام فقط نسخ من محاضر هذه اللجان.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

## للحفاظ على تأثيرهم في المجالس المرتقبة

# منتخبون مقصون يتحكمون في قوائم موازية

● تبين مع مجريات الحملة الانتخابية واعتماد غالبية القوائم الانتخابية أن مرشحين مقصين من السباق بقرارات من اللجنة المستقلة مؤيدة بقرارات قضائية نهائية، لجأوا إلى استخلاف أنفسهم وحتى قوائمهم بمرشحين جدد لدى الرأي العام ولم يسبق لهم ان خاضوا المعترك الانتخابي من قبل، في محاولة للحفاظ على أوعية انتخابية ومنها الإبقاء على التأثير على المجالس المنتخبة. وعمد هؤلاء، وأكثريتهم روساء بلدية سابقون أو منتخبون مؤثرون، إلى إعداد قوائم احتياطية بديلة مشكلة من شباب دون سوابق قضائية ولا سياسية، تحسبا لقرارات ابعادهم من العملية الانتخابية، وهو ما جرى فعلا بعد "تسونامي" جرف الآلاف منهم عملا بالمادة 187 من قانون الانتخابات، التي تتحدث بشكل عام عن الارتباط بالمال الفاسد، فضلا عن مبرر السوابق القضائية الذي أسقط هو الآخر قطاعا واسعا من المرشحين. وبخصوص منطلقات هذه الظاهرة يرى القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني، طاهر قايس، أن هذا السلوك مسجل في الكثير من الولايات والبلديات، وبالنسبة له: "لوحظ استيراد بشري من أحزاب أخرى ومن المجتمع المدني بطريقة لا تتطابق مع القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني، ما أدى إلى هجرة جماعية من الإطارات والمناضلين إلى تشكيل قوائم حرة أو حتى الانخراط في أحزاب أخرى".

ومن بين الأسباب كذلك، مراهنة أحزاب كثيرة على مقاولين وأصحاب مال لكسب معركة المحليات، غير أن هؤلاء وجدوا انفسهم مقصين بالجملة من العملية، فراحوا يستعيضون بمقربين منهم لاستكمال القوائم، فيما ذهب المناضلون إلى أحزاب أخرى أو إلى تشكيل قوائم حرة. ويرى متابعون تحدثوا لـ"الخبر" أن بروز قوائم حرة بنكهة حزبية أو جوهر حزبي هو استراتيجية ابتكرها المناضلون الذين لم يجدوا مكانتهم في حزبهم، وبالتالي فكروا في خوض الانتخابات على "صهوة" القوائم الحرة التي تتيح لهم بعض المرونة في تحديد الفرسان، إلا أن قيادات حزبية غضبت من هذا السلوك، منها قيادة حزب جبهة التحرير الوطني التي اعتبرته تمردا عليه، وقرر الأمين العام للحزب محاسبتهم على أساس أن الأمر يعد خرقا لقوانين وأعراف الحزب.

**م. ف. عثماني**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

## DÉPOUILLEMENT ET ÉLABORATION DES PROCÈS-VERBAUX

# L'ANIE FORME SON PERSONNEL

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a présidé, hier à Alger, une journée de formation sur l'opération de dépouillement des voix des électeurs et d'élaboration des procès-verbaux de dépouillement, en prévision des élections locales du 27 novembre. Cette journée de formation, organisée en visioconférence, s'inscrit dans le cadre de la préparation des élections des assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW), avec la participation des délégués de l'ANIE dans les wilayas et les communes et des chefs de bureaux de vote.

Il est à noter que 23.717.479 électeurs sont invités à choisir leurs représentants dans les APC et les APW, à l'occasion des prochaines locales, qui ont vu le retrait de «1.158 dossiers de candidature pour les APW, dont 877 dossiers pour 48 partis agréés et 281 dossiers de listes indépendantes», et «22.325 dossiers de candidature pour les APC», selon M. Charfi. Le même responsable a également indiqué que «13.698.013 formulaires de souscription individuelle pour les APC et les APW avaient été retirés, en plus du dépôt de 1.100.634 dossiers pour les APW, dont 66% ont été approuvés».

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

## EXIGENCE DE LA CARTE D'ÉLECTEUR POUR LES OBSERVATEURS

# L'Autorité des élections dément

**L'AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS (Anie) a affirmé, samedi dernier, qu'elle n'exigeait pas la carte d'électeur au niveau de la circonscription électorale pour l'accréditation des observateurs des listes en lice aux élections du 27 novembre prochain, rappelant que «la liste des observateurs déposée au niveau de la délégation de wilaya de l'Anie doit comporter uniquement les renseignements de la personne habilitée à cet effet».**

Ph : Fouad S.

«Certains médias ont relayé des informations selon lesquelles l'Anie aurait exigé la présentation de la carte d'électeur au niveau de la circonscription électorale pour l'accréditation des observateurs des listes en lice aux élections locales du 27 novembre 2021», a indiqué un communiqué de l'Autorité. Dans ce cadre, l'Anie précise que «l'arrêté n°249 signé par le président de l'Anie fixant les modalités de désignation des représentants des candidats au niveau des centres et bureaux de vote à l'occasion des élections de renouvellement des membres des Assemblées populaires communales et de wilaya (APW) prévues le 27 novembre 2021 n'exige pas la présentation de la carte d'électeur pour l'accréditation des observateurs des listes des candidates».

Dans ce cadre, l'Anie rappelle que «la liste des observateurs déposée auprès de la délégation de wilaya de l'Autorité doit comporter uniquement les informations contenues dans la pièce d'identité de la personne habilitée, à savoir le nom et prénom, la date et lieu de naissance, le numéro de la pièce d'identité et la wilaya de délivrance». «Une photo est exigée pour la carte d'accréditation. Des listes de remplacement peuvent être présentées 10 jours avant le scrutin», a indiqué le communiqué. «Pour assurer le bon déroulement des opérations électorales et garantir la crédibilité, la transparence et la régularité du scrutin, les listes électorales peuvent désigner des représentants qualifiés au niveau des commissions électorales communales et commissions électorales de wilaya pour assister aux travaux de ces commissions, conformément à l'arrêt n°257 émis par le président de l'Anie, même si les articles 265 et 273 de l'ordonnance n°21-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral modifiée et complétée permet de désigner les représentants habilités par la loi à recevoir les copies des PV de ces commissions», a précisé l'Anie.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

## ANIE

### A quelques jours des élections communales

# La pression des rumeurs monte contre l'ANIE

Alors que le scrutin communal de novembre arrive à grands pas, les pressions et les rumeurs s'abattent sur l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), cet organisme chargé de l'organisation et de la surveillance de toute opération électorale. Après avoir démenti la rumeur sur le retard dans la validation des lites des candidats, voilà qu'à nouveau l'ANIE dément, une seconde fois, une autre rumeur cette-fois ciblant la carte d'électeur qui aurait été imposée aux observateurs du prochain scrutin municipal. En effet, et dans un communiqué datant d'hier, l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a démenti hier ce qui a été rapporté par les médias au sujet de l'imposition par ses services de la carte d'électeur dans les circonscriptions électorales pour accréditer des observateurs en faveur des listes de candidats pour les prochaines élections municipales de novembre 2021. L'ANIE a renouvelé l'invitation des candidats à désigner pour eux deux représentants pour observation. L'ANIE a affirmé, à cette occasion, qu'elle n'exigeait pas la carte d'électeur au niveau de la circonscription électorale pour l'accréditation des observateurs des listes en lice aux élections du 27 novembre courant, rappelant que «la liste des observateurs déposée au niveau de la délégation de wilaya de l'ANIE doit comporter uniquement les renseignements de la personne habilitée à cet effet». L'autorité a précisé que «l'arrêté n° 249 signé par le président de l'ANIE fixant les modalités de désignation des représentants des candidats au niveau des Centres et bureaux de vote, n'exige pas la présentation de la carte d'électeur pour l'accréditation des observateurs des listes candidates». Par ailleurs, l'ANIE a rappelé aussi que «la liste des observateurs déposée auprès de la délégation de wilaya de l'autorité doit comporter uniquement les informations contenues dans la pièce d'identité de la personne habilitée, à savoir le nom et prénom, la date et lieu de naissance, le numéro de la pièce d'identité et la wilaya de délivrance. Avec une photo exigée pour la carte d'accréditation et des listes de remplacement peuvent être présentées 10 jours avant le scrutin». En revanche, et pour donner plus de crédibilité et de transparence et assurer un bon déroulement du prochaine suffrage, les listes électorales peuvent désigner des représentants qualifiés au niveau des commissions électorales communales et commissions électorales de wilayas pour assister aux travaux de ces commissions, conformément à l'arrêt n° 257 émis par le président de l'ANIE, précise l'ANIE.

**S. Abi**

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

## Accréditation des observateurs des listes en lice

# L'ANIE dément exiger la carte d'électeur

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a affirmé samedi qu'elle n'exigeait pas la carte d'électeur au niveau de la circonscription électorale pour l'accréditation des observateurs des listes en lice aux élections du 27 novembre courant, rappelant que «la liste des observateurs déposée au niveau de la délégation de wilaya de l'ANIE doit comporter uniquement les renseignements de la personne habilitée à cet effet».

«Certains médias ont relayé des informations selon lesquelles, l'ANIE aurait exigé la présentation de la carte d'électeur au niveau de la circonscription électorale pour l'accréditation des observateurs des listes en lice aux élections locales du 27 novembre 2021", a indiqué un communiqué de l'Autorité.

Dans ce cadre, l'ANIE précise que «l'arrêté n249 signé par le président de l'ANIE fixant les modalités de désignation des représentants des candidats au niveau des centre et bureaux de vote à l'occasion des élections de renouvellement des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW) prévues le 27 novembre 2021, n'exige pas la présentation de la carte d'électeur pour l'accréditation des observateurs des listes candidates».

El Watan

ÉLECTIONS LOCALES À JIJEL

# La campagne virtuelle plus dynamique

**Sur les réseaux sociaux, les photos et les affiches des candidats pullulent, suscitant, de la part des internautes, tantôt approbation et encouragement, tantôt rejet et dérision.**

Une dizaine de jours après le lancement de la campagne électorale pour les élections locales du 27 novembre dans la wilaya de Jijel, rien ne prouve réellement qu'on soit en pleine préparation d'un rendez-vous électoral mis à part la «floraison» de locaux dédiés à cette opération qui ont désormais pignon sur rue ou encore les quelques sorties sur terrain, qui semblent être privilégiées.

A Jijel, les panneaux d'affichage sont installés dans l'indifférence. Les meetings se font aussi rares et seulement quelques chefs de parti sont annoncés. Chez certains, la disparition de la notion de tête de liste aidant fait, comme nous l'avons remarqué, carrément cavalier seul, en ouvrant des locaux où pratiquement seule leur propre photo est affichée. Mais il y a lieu de relever une plus grande dynamique sur les réseaux sociaux, où photos et affiches des candidats pullulent, suscitant, de la part des internautes, tantôt approbation et encouragement, tantôt rejet et dérision. Toute cette agitation se déroule dans un climat où le citoyen lambda est beaucoup plus préoccupé par la flambée des prix des produits de base qu'autre chose. C'est dire que l'un des défis qui attendent les 2680 candidats est justement de convaincre les électeurs de se déplacer vers un bureau de vote. Bien que certains prédisent une légère hausse de la participation du fait des accointances familiales, amicales et autres, il faut reconnaître que les prémices d'un désintérêt de beaucoup de citoyens ont été relevées dès le début de l'opération de signature par les électeurs des formulaires nécessaires à la confection des dossiers de candidatures. Une fois les dossiers déposés, une autre bataille, non pas électorale, devait commencer.

PHOTO : EL WATAN

*Ils sont rares les citoyens qui daignent s'arrêter devant les panneaux d'affichage*

Décrocher le droit de passage et ne pas tomber dans la trappe. On retiendra que 234 candidatures avaient, dans un premier temps, été rejetées, et certaines ont été réhabilitées après un marathon judiciaire. Cette fois-ci, on est déjà loin de la masse des listes des élections locales de 2017 qui ayait atteint le nombre de 179 (13 pour l'APW et 166 pour les APC) et de la forte adhésion de 20 partis politiques et seulement 2 listes d'indépendants. En effet, à l'issue de l'étude des dossiers déposés, 104 listes pour les APC ont été validées, alors que pour l'APW, seulement 9 ont gagné le ticket leur ouvrant le droit de se lancer dans cette compétition. Ainsi, partant des 179 listes de 2017, on descend à 113 listes en 2021. Avec respectivement 68,27% des listes pour les APC et 66,67% pour l'APW, les partis politiques continuent tout de même de dominer la scène politique.

Si l'on remarque beaucoup de nouvelles figures sur les listes, notamment des jeunes, certains nomades politiques sont toujours présents, avec une forte attirance pour les candidatures indépendantes. Pour les prochaines élections locales, en ajoutant les 14 434 nouvelles inscriptions lors de la récente révision des listes électorales, le corps électoral dans la wilaya de Jijel atteint 448 841 inscrits, dont 47,34% sont des femmes.

***Fodil S.***